كركي: الضمان الاجتماعي يغطي ثلث الشعب اللبناني ونتطلع لتشمل تقديماته شرائح المجتمع كافة

مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي فنّد تقديمات الصندوق في كل المجالات منذ انشائه وقال: بلغ عدد المضمونين المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغاية ٢٨/ ٢/ ٢٠١٤ حوالي ٥٩٥ ألف مضمون. ٧٧٪ منهم خاضعون بصفة أجراء والباقي يتوزعون على بقية الشرائح.
أما عدد المضمونين والمستفيدين فيبلغ حوالي / ١ ٣٦٠ ٠٠٠ / أي ما يوازي ثلث الشعب اللبناني.
اما بالنسبة الى التحديات، فان الضمان الإجتماعي يواجه عدّة تحّديات منها ما يتعلق بإعادة التوازن المالي إلى فرعي ضمان المرض والأمومة والتقديمات العائلية، ومنها ما يتعلق بتوسعة شمول الضمان الإجتماعي أفقياً وعامودياً.
مع الإشارة إلى أن ديون الدولة اللبنانية تفوق إجمالي العجز في الفرعين /١٠٢ ٨٨٠/ مليون ل.ل. حيث بلغت مع نهاية العام ٢٠١٢. / ١٠٠٨/ مليار ل.ل.

وقال كركي: خمسون عاماً ونيّف مرّ على صدور قانون الضمان الإجتماعي بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٣ و بدأ العمل بتنفيذ الفروع المنصوص عليها في القانون تباعاً:
- فرع تعويض نهاية الخدمة إعتباراً من ١/ ٥/ ١٩٦٥.
- فرع التقديمات العائلية إعتباراً من ١/ ١١/ ١٩٦٥.
- فرع ضمان المرض والأمومة إعتباراً من ١/ ١١/ ١٩٧٠.

وأوكل القانون إدارة نظام الضمان الإجتماعي ومختلف فروعه إلى مؤسسة مستقلة ذات طابع إجتماعي تُعرف بإسم الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
ورغم الظروف الأمنية الصعبة التي شهدها لبنان خلال القرن الماضي، والظروف الإقتصادية التي مرّ ويمرّ بها الإقتصاد الوطني، والآثارالمدمّرة للحروب التي تعرض لها لبنان، إستمر الضمان الإجتماعي في القيام بتأدية مهامه وتطوير تقديماته بما يتناسب مع التطوّر الطبّي وفي عصرنة مؤسسته تماشياً مع التقدّم التكنولوجي.

أخضع قانون الضمان الإجتماعي على مراحل شرائح محدّدة من اللبنانيين، إلاّ أن سياسة المراحل لم يُعمل بها بعد تعديل المادة ٩ من قانون الضمان عام ١٩٧٥. والشرائح التي تمّ إخضاعها حتى الآن، هي:
- الأجراء اللبنانيون الدائمون.
- الأجراء اللبنانيون غير المرتبطين برب عمل معيّن.
- الأشخاص اللبنانيون الذين يعملون لحساب الدولة أو مؤسسة مستقلة أومصلحة مستقلة.
- الأجراء اللبنانيون الدائمين الذين يعملون في مؤسسة زراعية.
- سائقو السيارات العمومية.
- أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصّة.
- الأطباء المقبولون لدى الصندوق.
- الطلاب الجامعيون.
- المختارون.
- الأجراء الأجانب وضمن شروط محددة.

على مقياس من 1 إلى 10
رعايتنا الصحية
بتسوى مليون.

1 000 000

نحنا بغلوب مد لبنان دايماً حريصين على تقديم أفضل خدمات الرعاية الصحية لأكبر عدد من الناس. واليوم، توصّلنا لتغطية أكتر من 1,000,000 شخص بلبنان، لنتجاوز كل التوقعات. ومن ضمنها توقعاتنا. ورح نضل مستمرين بإضافة زبائن جداد لشبكتنا ودعمن لتطوير أعمالن. حتى تضل رعايتنا الصحية الأفضل. مش لسبب واحد، لمليون.

منفتخر بخدمة
Al Aman Takaful Insurance, Arabia Insurance Company, Armenian Fund for Health Insurance in Lebanon - AFHIL, Arab Lebanese Insurance Group ALIG, AXA Middle East, Banque Du Liban, Banque Libano-Française, Caisse Mutuelle Al-Aaïlat Al Loubnania, Caisse Mutuelle AJIAL, Caisse Mutuelle Auxilia, Caisse Mutuelle d'Entraide Liban - Olivier, Caisse Mutuelle de l'Ordre des Dentistes du Liban, Caisse Mutuelle des Employés de Banques CMEB, Caisse Mutuelle Démocrate Sociale - CMDS, Caisse Mutuelle des Professionnels Artistes - CMPA, Caisse Mutuelle du Syndicat des Entrepreneurs du Liban - CMSEL, Caisse Mutuelle Laurier, Caisse Mutuelle JETMED, Compass Insurance Company, Continental Trust Insurance, Crédit Libanais d'Assurances et de Réassurances - CLA, Internal Security Forces - ISF, Libano-Suisse Insurance Company, MetLife Alico, Middle East Airlines, Mutual Society for Private School Teachers, Saida Municipality, Saudi Arabian Insurance Company - SAICO, United Nations High Commissioner for Refugees - UNHCR , Union Franco-Arabe d'Assurances et de Réassurances - UFA, Victoire Compagnie d'Assurances, Zurich Insurance Middle East

غلوب مد
لبنان

صحة الرعاية الصحية
GlobeMedassist +961 1 518 000 | www.globemedlebanon.com

- المضمونون الإختياريون.
إنّ خضوع هذه الشرائح إلى الضمان الإجتماعي هو إلزامي ولا يجوز مخالفته حتى لا يتعرّض المتخلّف إلى العقوبات المنصوص عليها في القانون. بالإضافة إلى حرمان الأجير من حقوقه في التقديمات الصحيّة والعائلية وبتعويضه عند نهاية خدمته.

يبلغ عدد المضمونين المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغاية ٢٨/ ٢/ ٢٠١٤ حوالي ٥٩٥ ألف مضمون، ٧٧٪ منهم خاضعون بصفة أجراء والباقي يتوزعون على بقية الشرائح.
أما عدد المضمونين والمستفيدين فيبلغ حوالي / ٠٠٠ ٣٦٠ ١/ أي ما يوازي ثلث الشعب اللبناني. أما المؤسسات المسجلة في الصندوق فيبلغ عددها حوالي /٠٠٠ ٥٣/ مؤسسة ٨٥٪ منها مؤسسات فصليّة (أي تستخدم أقل من عشرة أجراء) وهذا مؤشّر إلى أن أكثرية المؤسسات في لبنان هي مؤسسات صغرى ويغلب عليها الطابع العائلي في أكثر الأحيان.

وهكذا فإنّ الضمان الإجتماعي يساهم في تأمين الحماية الإجتماعية لحوالي ثلث الشعب اللبناني من خلال التقديمات التي يوفرها. اما في مايتعلق بالتأمين الصحي التي يؤمنها الصندوق فهي مرتبطة بفرع ضمان المرض والأمومة وهو يتضمن العناية الصحية ، وتشمل :
- **في حالة المرض:** الفحوص الطبية والأدوية والمستحضرات الصيدلانية والإستشفاء بالإضافة إلى تقديم أجهزة «البروتيز» «والأورتوبيدي».
- **في حالة الأمومة:** الفحوص والعناية السابقة للولادة والعناية أثناء الولادة وبعدها والأدوية والمستحضرات الصيدلانية والإستشفاء.
والجدير ذكره هنا، هو ان الصندوق يؤمن التغطية لنفقات الاستشفاء للمستفيدين من تقديماته بنسبة ٩٠٪ فيما انه يتحمّل نسبة ٨٠٪ من كلفة الفحوصات الخارجية والمعاينات والادوية. وفي ما يتعلّق بالادوية السرطانية فان المريض يتحمّل فقط ٥٪ من قيمتها والباقي يدفعه الضمان.

ويعتبر الدكتور كركي أن العناية الطبية تهدف إلى وقاية صحّة المضمون وإلى شفائه في حالة المرض وإعادة قدرته على العمل.

ومن أجل تأمين العناية الطبية للمضمونين يتم التعاقد مع أطباء ومستشفيات ومؤسسات طبية وصيدلانية. وقد بلغ عدد الأطباء المقبولين لدى الصندوق /٢٥٧ ١١/ طبيباً ، وعدد المستشفيات المتعاقدة / ١٤٦/ مستشفىً تتوزّع على كامل الأراضي اللبنانية، بالإضافة إلى / ٩٤٢ ٢/ صيدليةً و /٤٥٥/ مختبراً و /٢٣٩/ مركز أشعة و/١٧٥/ مركزاً للعلاج الفيزيائي. ويبقى هناك فرعان لم يعمل بهما لغاية تاريخه وهما: تعويض المرض وتعويض الامومة.

قرار خضوع عمّال البلديات وإتحّاد البلديات إلى الضمان الإجتماعي، بإنتظار صدور قانون في مجلس النواب لتحديد تاريخ بدء التنفيذ به.

النفقات والاشتراكات

وقد بلغ مجموع ما أنفقه الضمان الإجتماعي خلال العام ٢٠١٢ من أجل توفير التقديمات للمضمونين ما قيمته / ١٩٥ ١ / مليون ليرة لبنانية موزعة على الشكل التالي:
- **التقديمات العائلية:** / ٢٧٣ ٢٧٠/ مليون ل.ل.
- **تعويض نهاية الخدمة:** / ٩٤١ ٣٤٤/ مليون ل.ل.
- **تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة:** /٠٣٢/ ٥٨٠/ مليون ل.ل.
  - في حالة الإستشفاء / ٩٥٥ ٢٤٧ / مليون ل.ل.
  - التقديمات المباشرة / ٠٧٧ ٣٣٢ / مليون ل.ل.

ومن أجل توفير التقديمات يقوم الضمان بجباية الإشتراكات المفروضة على أرباب العمل والمضمونين إضافة إلى مساهمة الدولة في فرع ضمان المرض والأمومة لتأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل الفروع وتحقيق التوازن المالي.

وتبلغ نسب الإشتراكات حالياً على الشكل التالي:
- إشتراكات فرع تعويض نهاية الخدمة ٨،٥٪ من كامل الكسب دون تحديد حد أقصى.
- إشتراكات فرع التقديمات العائلية ٦٪ ضمن حد أقصى قيمته /٠٠٠ ٥٠٠ ١/ ل.ل.
- إشتراكات فرع ضمان المرض والأمومة ٩٪ ضمن حد أقصى
- يبلغ / ٠٠٠ ٥٠٠ ٢/ ل.ل. :
  - ٧٪ على عاتق صاحب العمل.
  - ٢٪ على عاتق الأجير.

بالإضافة إلى مساهمة الدولة المحددة بقيمة ٢٥٪ من مجموع تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة خلال السنة.
وقد بلغ مجموع التحصيلات للفروع الثلاث خلال العام ٢٠١٣، /٤٩٧/ ١ مليون ليرة لبنانية موزعة على الشكل التالي:
- تحصيلات فرع ضمان المرض والأمومة ٧٣٩ ٥٤٢ مليون ل.ل.
- تحصيلات فرع التقديمات العائلية ٧٣٩ ٣١٦ مليون ل.ل.
- تحصيلات فرع تعويض نهاية الخدمة ٤٧١ ٦٣٧ مليون ل.ل.

المشاريع المنفذة

يقوم الجهاز الإداري في الضمان الإجتماعي بتأمين العمل من أجل جباية الإشتراكات وتصفية وصرف النفقات في المركز الرئيسي والمكاتب المنتشرة على كامل الأراضي اللبنانية. وقد بلغ عددها /٣٧/ مكتباً وجميعها ممكننة وتعمل من خلال قاعدة معلومات موحّدة في المركز الرئيسي للصندوق في بيروت.

أصبح الضمان الإجتماعي بعد الإنتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي العام لأنظمة المعلومات من أكبر وأهم المؤسسات المكننة في لبنان. حيث أصبحت جميع عملياته ممكننة ومرتبطة بقاعدة معلومات موحّدة. كما بدأ العمل تدريجياً لتنفيذ بعض

الأجزاء من المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي العام لربط الضمان الإجتماعي ألكترونياً مع الجهات ذات الصلة لتوفير الخدمات بشكل أفضل لأصحاب العمل والمضمونين.

وحالياً تم الربط الألكتروني مع وزارة الصحة العامة ومديرية الجمارك ووزارة المالية.
أما فيما خص الربط الألكتروني مع الصيدليات فإن العمل جارٍ وأصبحنا على مسافة قريبة من إطلاق المشروع والتطبيق، مع الإشارة إلى أن الضمان الإجتماعي أطلق في بداية العام ٢٠١٣ الموقع الألكتروني الرسمي لتفعيل التواصل المباشر عبر شبكة الأنترنت بين الضمان الإجتماعي وبين مختلف أطراف المجتمع اللبناني. وهذا الموقع يتضمّن نماذج معاملات الصندوق ولوائح الأدوية المعمول بها، وجداول

إنّ العجز المالي في فرعي ضمان المرض والأمومة والتقديمات العائلية ناجٌ عن تخفيض نسب الإشتراكات في العام ٢٠٠١ بنسبة ٥٠ ٪ من نسب الإشتراكات التي كان معمولاً بها.

الأعمال الطبية، ولوائح المتعاقدين مع الضمان من أطباء وصيدليات ومستشفيات، بالإضافة إلى قوانين وأنظمة الضمان الإجتماعي والمذكرات الإعلامية التي تصدر عن إدارة الضمان. كما يتضمّن إحصائيات وإيضاحات وإستفسارات وإستلام الشكاوى ألكترونياً. وقد بلغ إجمالي الزيارات لغاية اليوم / ٠٠٠ ٣٩٣/ . وقد نال هذا الموقع الجائزة الذهبية عن فئة المؤسسات الرسمية في المسابقة التي نظّمتها أكاديمية جوائز الأنترنت في المنطقة العربية.

وكذلك فإن إدارة الصندوق تتحضّر لإطلاق مشروع المعاملات الألكترونية من خلال موقعها الألكتروني، حيث من المفترض المباشرة بـ حوالي ٥٠ معاملة ألكترونية كمرحلة أولى مثل تسجيل أجير أو مؤسسة أو شطب أجير أو مؤسسة - براءة الذمة ...

إن تطوير وعصرنة الضمان الإجتماعي لا تتوقف عند حدود معيّنة؛ فإدارة الصندوق تعمل بكل جهد وإخلاص لتطوير وعصرنة مؤسسة الضمان الإجتماعي على كافة الصعد الأدارية منها، وعلى صعيد ضم شرائح جديدة وتطوير التقديمات. وعلى هذا الصعيد، تمّ الإنتهاء من الدراسات وإعداد مشاريع القرارات اللازمة لخضوع عمّال البلديات وإتحاد البلديات إلى الضمان الإجتماعي، وهو بإنتظار صدور قانون في مجلس النواب لتحديد تاريخ بدء التنفيذ. كما أعدّ مشروع لتأمين الرعاية الصحيّة للمضمونين الذين يتركون العمل بداعي بلوغ السن القانونية أو للذين يتركون العمل بصورة مؤقتة. وهذا المشروع يدرس حالياً في مجلس إدارة الضمان.

كما أعدّت الأدارة مشروع قانون جديد للتقاعد والحماية الإجتماعية، وهو حالياً يُناقش في اللجنة المشكّلة لدراسته في مجلس النواب.

ويؤكد الدكتور كركي إن الضمان الإجتماعي حاجة وطنية. وأصبحت الدول تقاس وتصنّف على أساس أهمية وفعالية نظام الضمان الإجتماعي الموجود لديها. لذلك يتوجب على كافة الأطراف النظر إلى الضمان الإجتماعي بإعتباره حاجة وطنية وليس على أساس وسيلة لتأمين بعض التقديمات.

تحديات

اما بالنسبة الى التحديات، فان الضمان الإجتماعي يواجه عدّة تحدّيات منها ما يتعلّق بإعادة التوازن المالي إلى فرعي ضمان المرض والأمومة والتقديمات العائلية، ومنها ما يتعلّق بتوسعة شمول الضمان الإجتماعي أفقياً وعامودياً:
- أفقياً من خلال ضم شرائح جديدة وصولاً إلى تعميم الضمان الإجتماعي على كافة شرائح المجتمع.
- وعامودياً من خلال زيادة التقديمات والفروع.

إنّ العجز المالي في فرعي ضمان المرض والأمومة والتقديمات العائلية

ناتج عن تخفيض نسب الإشتراكات في العام ٢٠٠١ بنسبة ٥٠ ٪ من نسب الإشتراكات التي كان معمولاً بها حيث تمّ تخفيضها للفرعين من ٣٠٪ إلى ١٥٪ دفعة واحدة. كما أن زيادة التكلفة الصحّية أدّت إلى زيادة العجز في فرع ضمان المرض والأمومة.

ديون الدولة اللبنانية تفوق إجمالي العجز في فرعي المرض والامومة والتعويضات العائلية حيث بلغت مع نهاية العام ٢٠١٢ ، / ١٠٠٨/ مليار ل.ل.

وقد بلغ العجز المتراكم في فرع ضمان المرض والأمومة مع نهاية العام ٢٠١٢ ما قيمته / ٧٧١ ٤٩٠/ مليون ل.ل. أما العجز في فرع التقديمات العائلية فبلغ حتى نهاية العام ٢٠١٢ ، / ٣٣١ ٣٨٩/ مليون ل.ل.

مع الإشارة إلى أن ديون الدولة اللبنانية تفوق إجمالي العجز في الفرعين /١٠٢ ٨٨٠/ مليون ل.ل. حيث بلغت مع نهاية العام ٢٠١٢، / ١٠٠٨/ مليار ل.ل. وبالتالي فإن عجز الفرعين ما زال دون ديون الدولة للصندوق. هذا بالإضافة إلى الديون المتوجبة على المؤسسات العامة والخاصة.

تعمل إدارة الضمان إلى تحقيق التوازن في الفرعين من خلال دراسة هيكل التمويل وقد تمّ رفع الحد الأقصى لفرع ضمان المرض والأمومة من ٥، ١ مليون ل.ل. إلى ٥، ٢ مليون ل.ل. في بداية العام ٢٠١٣. بالإضافة إلى ضبط الكلفة الصحّية وتفعيل الرقابة على المؤسسات لتسجيل الأجراء المكتومين وتفعيل تحصيل الإشتراكات. ومؤخراً أقرّت إدارة الضمان قراراً إستثنائياً لتقسيط الإشتراكات وإعادة جدولة الديون. وقد منحت أصحاب العمل ومن كان في حكمهم فترات طويلة للتقسيط تصل إلى ١٢٠ شهراً حسب قيمة الدين. وتم تحديد الدفعة الأولى بقيمة ٥٪ من قيمة الدين. وتمّ فرض فائدة بقيمة ٥٪ على التقسيط وتُجمع زيادات التأخير في سند أخير.

إن هذا القرار يعتبر فرصة مهمة للمؤسسات لتسوية أوضاعها مع الضمان. وقد تمّ إقراره نتيجة للأوضاع الإقتصادية التي يواجهها الإقتصاد الوطني.

تطلعات مستقبلية

وقال الدكتور كركي: بعد مرور خمسين عاماً على صدور قانون الضمان الإجتماعي ما زال الصندوق صمّام الأمان الإجتماعي. حيث يساهم في تحسين مستوى معيشة المضمونين من خلال التخفيف عن كاهلهم نفقات العناية الصحيّة ومن خلال التقديمات العائلية وتعويضات نهاية الخدمة التي يقدّمها للمضمونين.

وختم: إننا نتطلّع إلى تحقيق آمال الشعب اللبناني في شمول الضمان كافة شرائح المجتمع وإقرار قانون التقاعد والحماية الإجتماعية الذي يمنح للأجراء الإستقرار والطمأنينة على مستقبل حياتهم.

كما تعمل إدارة الضمان على تفعيل التواصل مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية لتعزيز وتفعيل آليات العمل من خلال إكتساب الخبرات والمهارات والتجارب في الدول الرائدة في مجال الضمان الإجتماعي كما أصبح لها دور فاعل وأساسي في أكثر من منظمة وجمعية دولية وعربية نتيجة لجهودها وتواصلها الدائم ودورها الفعّال في المنتديات العربية والدولية التي تُعنى بالضمان الإجتماعي وإكتساب الثقة. وقد أدى ذلك إلى جعل بيروت مقرّاً دائماً للجمعية العربية للضمان الإجتماعي التي تمّ إنشاؤها مؤخّراً ضمن منظمة العمل العربية وأتت تتويجاً للجهود المبذولة من الصندوق ووزارة العمل اللبنانية لأكثر من ١٥ عاماً.

إن هذه النتائج والإنجازات التي تحقّقت بفعل جهود جميع العاملين في المؤسسة بمختلف أجهزتها من مجلس إدارة و أمانة سر ولجنة فنيّة تكرّست بنيل الصندوق جائزة التميّز في مجال المسؤولية الإجتماعية على مستوى الوطن العربي وذلك في دبي بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠١٢.

إننا على ثقة تامة في تحقيق آمال الشعب اللبناني بالحصول على ضمان إجتماعي عصري وحضاري وأنّ مؤسسة الضمان الإجتماعي محكوم عليها بالإستمرار والتطوّر.

مستشفى شتورة

قسم المختبر

بإشراف د. زهراء النجار

الجودة والتميّز في الخدمة

Vitros 250 Dry Chemistry Analyzer

أجهزة مخبرية حديثة
ذات التقنية العالية

كادر وظيفي ذو كفاءة

Olympus AU400: a fully automated chemistry analyzer for routine, STAT, urine and homogenous immuno assays

كافة التحاليل
المخبرية والهرمونية

Daily calibration & control
Monthly External control

Cobas e411 - Hormones & Serology analyzer

خدمات بنك الدم
دقة وسرعة في النتائج

شتورة ٢٠٠ متر خلف مخفر الدرك - البقاع - لبنان

تلفون: ٠٨-٥٤٤٠٢٢/٣/٤/٥ فاكس: ٠٨-٥٤٤٠٢٦

E-mail: info@chtourahospital.com